

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء أو من ينوب عنهم على عقود الشركات أيًّا كان شكلها القانوني مقابل رسم تصدق مقداره ربع في المائة من قيمة رأس المال المدفوع بحد أقصى مقداره خمسمائة جنيه أو ما يعادلها من النقد الأجنبي بحسب الأحوال سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج .

وتسرى الأحكام المقدمة على كل تعديل في نظام الشركة . »

**مادة (١٢) :** « مع عدم الالتحال بالتصرفات التي قمت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، يكون للشركات والمنشآت الحق في تملك الأراضي والعقارات اللازمـة ل مباشرة نشاطها أو التوسيـع فيه أيًّا كانت جنسية الشركـاء أو المساهمـين أو محل إقامـتهم أو نسبـة مشاركتـهم أو مساهمـتهم في رأسـمالـها ، و ذلك عـدا الأراضـي والعقـارات الواقـعة في المناـطق التي يـصدر بـتحديـدهـا قـرارـ من مجلسـ الـوزـراء ، عـلى أن يـحدـدـ هـذا القرـارـ شـروـطـ وـقوـاعدـ التـصرفـ فيها .

**مادة (٢١) :** (فقرة أولى) يختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بإصدار موافقة مبدئية على إقامة الشركات والمنشآت داخلها ، ويصدر بتأسيس هذه الشركات وتلك المنشآت قرار من الجهة الإدارية المختصة ، كما يختص رئيس مجلس إدارة المنطقة بالترخيص لها بمزاولة نشاطها . »

**مادة (٤٧) :** « يجوز تحديد رأسـمالـ الشركاتـ الخـاضـعةـ لأـحكـامـ هـذاـ القـانـونـ بـأـيـةـ عـملـةـ قـابلـةـ لـالـتـحـوـيلـ وـإـعـادـ وـنشرـ قـوـانـيمـهاـ المـالـيةـ بـهـذـهـ الـعـملـةـ بـشـرـطـ أـنـ يـكونـ الـاكتـتابـ في رأسـمالـهاـ بـذـاتـ الـعـملـةـ وـأـنـ يـتمـ سـدـادـ كـامـلـ رـأسـ المـالـ المـصـدرـ وـأـنـ يـكونـ مـوـدـعاـ فـيـ أـيـ منـ البنـوكـ المسـجلـةـ لـدـىـ البنـكـ المـركـزـ المـصـرىـ فـيـ حـسـابـاتـ بالـنـقـدـ الـأـجـنبـىـ .

كما يجوز تحويل مسمى رأسـمالـ هذهـ الشـركـاتـ منـ الجـنيـهـ المـصـرىـ إـلـىـ أـيـةـ عـملـةـ قـابلـةـ لـالـتـحـوـيلـ وـفقـاـ لـأـسـعـارـ الـصـرـفـ السـارـيـةـ فـيـ تـارـيخـ التـحـوـيلـ بـشـرـطـ الـلتـزـامـ بـالـضـوابـطـ الـتـيـ تـحدـدـهاـ الـلـائـحةـ الـتـنـفـيـذـيـةـ لـهـذـاـ القـانـونـ . »

## قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥

بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأوراق المالية ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرنا :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد أرقام ( ٤ و ١٢ و ٣١ فقرة أولى ، ٤٧ ) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، النصوص التالية :

**مادة (٤) :** « تسرى على شركات الأموال التي تؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون الأحكام الواردة في المواد ( ١٧ و ١٨ و ١٩ ) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأوراق المالية ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ويتم نشر الأنظمة الأساسية لها وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويصدر بالترخيص بتأسيس شركات الأشخاص التي تؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون قرار من الجهة الإدارية المختصة بعد قيامها بمراجعة البيانات الأساسية لعقود تأسيس هذه الشركات وتكلبس هذه الشركات الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجاري ، ويتم نشر عقود تأسيسها وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

#### (المادة الرابعة)

يضاف إلى الفقرة الأخيرة من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، النص التالي :

« ما لم تقرر الجهة الإدارية المختصة اكتسابها الشخصية الاعتبارية قبل انقضاء هذه المدة ، واستثناءً مما تقدم لا تكتسب الشركات والمنشآت التي تزاول نشاطها في شبه جزيرة سيناء الشخصية الاعتبارية إلا بقرار من رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، كما لا يتم إجراء أي تعديل في نظامها الأساسي أو تداول أسهم رأسمالها إلا بعد موافقة رئيس الهيئة المشار إليها » .

#### (المادة الخامسة)

تضاف إلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مادة جديدة برقم (٤٨ مكرراً) نصها الآتي :

« مادة (٤٨ مكرر) : مع عدم الإخلال بالنظام القانوني لتوزيع الأرباح ، يجوز أن يتضمن النظام الأساسي للشركة نظاماً أو أكثر لإثابة أو تحفيز العاملين والمديرين بالشركة من خلال تملكهم بطريق مباشر أو غير مباشر جزءاً من أسهمها ، وذلك وفقاً للطرق والقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتتولى الهيئة العامة لسوق المال إعداد النماذج ومراجعة العقود التي يتم إبرامها في هذا الشأن . »

#### (المادة السادسة)

يلغى العمل بالفقرة الأولى من المادة (١٤) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بالنسبة للشركات والمنشآت والمشروعات التي يتم تأسيسها بعد تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

كما تمحذف من المادة (٣٦) من ذات القانون عبارة « و ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » مع استبدال كلمة « القانون » بدلاً من كلمة « القانونين » الواردة في هذه المادة .

#### (المادة الثانية)

يستبدل بنصي الفقرة الثانية من المادة (٣١) والفقرة الرابعة من المادة (٧٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، النصان الآتيان :

مادة (٣١) : فقرة ثانية « ويحدد النظام القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملات الحرة ، ويلغى كل نص يخالف ذلك في أي قانون آخر » .

مادة (٧٧) : فقرة رابعة « ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يجوز أن ينوب أعضاء المجلس عن بعضهم في حضور الجلسات بشرط أن تكون الإنابة مكتوبة ومصدقاً عليها من رئيس المجلس » .

#### (المادة الثالثة)

تضاف إلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ مادة جديدة برقم (٢٩ مكرراً) ، نصها الآتي :

« مادة (٢٩ مكرر) : يجوز الترخيص بتحويل الشركات والمنشآت المقامة داخل المناطق الحرة العامة والخاصة للعمل بنظام الاستثمار الداخلي ، على أن تغفى الشركات والمنشآت التي يتم تحويلها من سداد أية ضرائب أو رسوم جمركية عما استورده من معدات وآلات وأجهزة وخطوط إنتاج وأجزائها وقطع الغيار التي يقتضيها النشاط بنسبة ما تم إهلاكه منها وبشرط مرور ١٢ شهراً على تاريخ مزاولتها للنشاط أو بدئها للإنتاج داخل المنطقة الحرة .

على أن يتم الترخيص والإعفاء المشار إليهما في الفقرة السابقة وفقاً للشروط والضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(المادة السابعة)

تتمتع الشركات المؤسسة وفقاً لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والشركات المؤسسة وفقاً لأحكام قانون التجارة بالضمانات والحوافز الواردة في المواد من ٨ إلى ١٣ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

(المادة الثامنة)

تحذف من الفقرة الأولى من المادة (٧٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الكلمة «فردي» .

(المادة التاسعة)

تلغى المواد أرقام (٨٣ و ٩١ و ٩٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

( الموافق ٢٠ يونيو سنة ٢٠٠٥ م ) .

حسني مبارك